الصباح الاقتصادية
12
العدد 2579 - السنة التاسعة
الإثنين 2 محرم 1438 - الموافق 3 اكتوبر 2016
Monday 3 October 2016 - No.2579 - 9th Year

5 مليارات دينار عجزاً متوقعاً لهذه السنة

الكويت حققت مليار دينار إيرادات نفطية في سبتمبر

ناقش تقرير الشال أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الربع الثالث، مشيراً إلى انه كان اقل نشاطا مقارنة بأداء الربع الثاني من هذا العام، إذ انخفضت جميع مؤشراته الرئيسية، بما فيها قيمة المؤشر العام.

وقال التقرير انه في نهاية سبتمبر 2016، انتهى النصف الأول من السنة المالية الحالية 2017/2016، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر سبتمبر، معظمه، نحو 40.7 دولار أمريكي للبرميل، منخفضا بما قيمته نحو 1- دولار أمريكي للبرميل، أي ما نسبته نحو 2.4%-، عن معدل شهر أغسطس البالغ نحو 41.7 دولار أمريكي للبرميل. وهو يزيد بنحو 5.7 دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته نحو 16.3%، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 35 دولار أمريكي للبرميل، وعليه فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للنصف الأول من السنة المالية الحالية، نحو 40.9 دولار أمريكي للبرميل، وهو ادنى بنحو 12.1- دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته نحو 22.8%-، من معدل سعر البرميل للنصف الأول من السنة المالية الفائتة البالغ نحو 53 دولار أمريكي، وكانت السنة المالية الفائتة 2016/2015، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 42.7 دولار أمريكي، أي أن معدل سعر البرميل للنصف الأول من السنة المالية الحالية ادنى بنحو 4.2%- عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، في شهر سبتمبر، بما قيمته نحو 1 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما -وهو افتراض، قد لا يتحقق- فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية بمجملها، نحو 12.3 مليار دينار كويتي، وهي قيمة اعلى بنحو 3.7 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 8.6 مليار دينار كويتي، ومع إضافة نحو 1.6 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 13.9 مليار دينار كويتي، وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 18.9 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2017/2016 عجزاً، بحدود 5 مليار دينار كويتي، ولكن رقم ذلك العجز يعتمد أساسا على معدل أسعار النفط وإنتاجه، لما تبقى من السنة المالية الحالية أو نحو 6 شهور قادمة، وعلى إحتمال ضبط النفقات المقدرة أي تحقيق نسبة وفر فيها.

أداء سوق الكويت للأوراق المالية - الربع الثالث 2016

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الربع الثالث، أقل نشاطا، مقارنة بأداء الربع الثاني من هذا العام، إذ انخفضت جميع مؤشراته الرئيسية، بما فيها قيمة المؤشر العام. وبلغت قراءة مؤشر الشال، في نهاية سبتمبر 2016، نحو 330.78 نقطة، منخفضا، انخفاضا طفيفا، وبنحو 0.04 نقطة، أي ما نسبته 0.01%-، مقارنة بنهاية الربع الثاني، من العام الحالي، عندما اغلق على 330.82 نقطة، وانخفض بنحو 35.1 نقطة، أي ما نسبته 9.6%-، مقارنة بنهاية السنة الفائتة. وبلغ مؤشر الشال اعلى مستوى له، خلال الربع الثالث، عند 333.4 نقطة، في يوم الثلاثاء 16 اغسطس 2016، فيما سجل المؤشر ادنى مستوى له، عندما بلغ 322.3 نقطة، في يوم الأربعاء 31 اغسطس 2016. اما مؤشر البورصة، وهو مؤشر سعري، فبلغ 5,398.4 نقطة، في نهاية الربع الثالث، مقارنة بنحو 5,364.6 نقطة، في نهاية الربع الثاني، وبارتفاع بلغ نحو 0.6%. وبلغ مؤشر البورصة الوزني نحو 351.9 نقطة، في نهاية الربع الثالث، مقارنة بنحو 351.4 نقطة، في نهاية الربع الثاني، وبارتفاع بلغ نحو 0.1%. وبالمقارنة مع نهاية العام الفائت، نجد ان المؤشر السعري للبورصة قد انخفض بنحو 3.9%-، وانخفض ايضا المؤشر الوزني بنحو 7.8%-.

وبلغت القيمة السوقية، لمجموع الشركات المدرجة 184- شركة- (بعد إنسحاب شركة طيبة الكويتية القابضة) نحو 24.294 مليار دينار كويتي، وعند مقارنة قيمتها، مع نهاية ديسمبر 2015، نلاحظ انها حققت انخفاضا بلغ نحو 1.734 مليار دينار كويتي، او نحو 6.7%-. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات، التي ارتفعت قيمها، مقارنة بنهاية عام 2015، بلغ 59 شركة من اصل 184 شركة مشتركة، في حين سجلت 119 شركة انخفاضات متباينة، بينما لم تتغير قيمة 6 شركات. وبعد استثناء الشركات التي تمت زيادة رأسمالها أو خفضه، سجلت شركة «مجموعة جي اف اتش المالية» اكبر ارتفاع في القيمة، بزيادة قاربت نسبتها 142.1%، تلتها شركة «نقل وتجارة المواشي» بارتفاع قاربت نسبته 89.1%، بينما سجلت شركة «زيما القابضة» اكبر خسارة في قيمتها، بهبوط قاربت نسبته 66%-، تلتها في التراجع شركة «إيكاروس للصناعات النفطية» بخسارة بلغت نحو 63.3%- من قيمتها. وحققت 5 قطاعات، من اصل 12 قطاعا، ارتفاعا، ضمنها حقق قطاع التكنولوجيا اعلى ارتفاع بنحو 17.8%، وسجل قطاع السلع الإستهلاكية ثاني اعلى ارتفاع بنحو 15.7%، في حين سجل قطاع النفط والغاز اكبر انخفاض بنحو 16.4%-. ويوضح الرسم البياني التالي توزيع القيمة السوقية، حسب القطاعات، كما في نهاية سبتمبر 2016.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة، خلال الربع الثالث (57 يوم عمل)، نحو 379.6 مليون دينار كويتي (1.258 مليار دولار امريكي) منخفضة بما قيمته 369.7 مليون دينار كويتي، اي ما نسبته 49.3%-، عن مستوى سيولة الربع الثاني، والبالغة قيمة تداولاته نحو 749.3 مليون دينار كويتي. وبلغت اعلى قيمة تداول للأسهم، في يوم واحد، نحو 11.2 مليون دينار كويتي، بتاريخ 2016/07/24، في حين سجلت ادنى قيمة تداول للأسهم عند 2.8 مليون دينار كويتي، بتاريخ 2016/09/01. وبلغ المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة نحو 6.7 مليون دينار كويتي، مسجلا انخفاضا قاربت نسبته 43.1%-، عن مستوى الربع الثاني، البالغ نحو 11.7 مليون دينار كويتي (64 يوم عمل). وحظي قطاع البنوك باعلى نصيب من قيمة التداول، اي نحو 130.2 مليون دينار كويتي، او ما يمثل نحو 34.3% من جملة قيمة الأسهم المتداولة في السوق، تلاه قطاع الخدمات المالية بقيمة 76.1 مليون دينار كويتي، اي بما نسبته 20% من إجمالي السوق.

وسجل إجمالي كمية الأسهم المتداولة نحو 3.659 مليار سهم، وبمعدل يومي بلغ 64.2 مليون سهم، وبانخفاض لمعدل كمية الأسهم بلغ نحو 76.8 مليون سهم، اي ما نسبته 54.5%-، مقارنة بالربع الثاني، في حين سجل عدد الصفقات نحو 105.1 الف صفقة، وبمعدل يومي بلغ 1.844 صفقة، وانخفاض بلغت نسبته نحو 40.8%- عما كان عليه معدل الربع الثاني.

وعند مقارنة الأداء، لما مضى من عام 2016 (184 يوم عمل)، بمثيله في عام 2015 (186 يوم عمل)، نجد أن قيمة الأسهم المتداولة قد بلغت نحو 1.965 مليار دينار كويتي (6.508 مليار دولار امريكي)، منخفضة ما نسبته 38.2%- عن قيمة التداول، خلال الفترة نفسها من عام 2015، والبالغة نحو 3.177 مليار دينار كويتي. فالسوق كما ذكرنا مرارا يعاني من أزمة كبيرة مبرراتها خليط من متغيرات كلية وضعف شديد للإدارة العامة، وسوف يظل أداء السوق المطلق والمقارن ضعيفا ما لم ترتفع سيولة السوق في الربع الرابع.

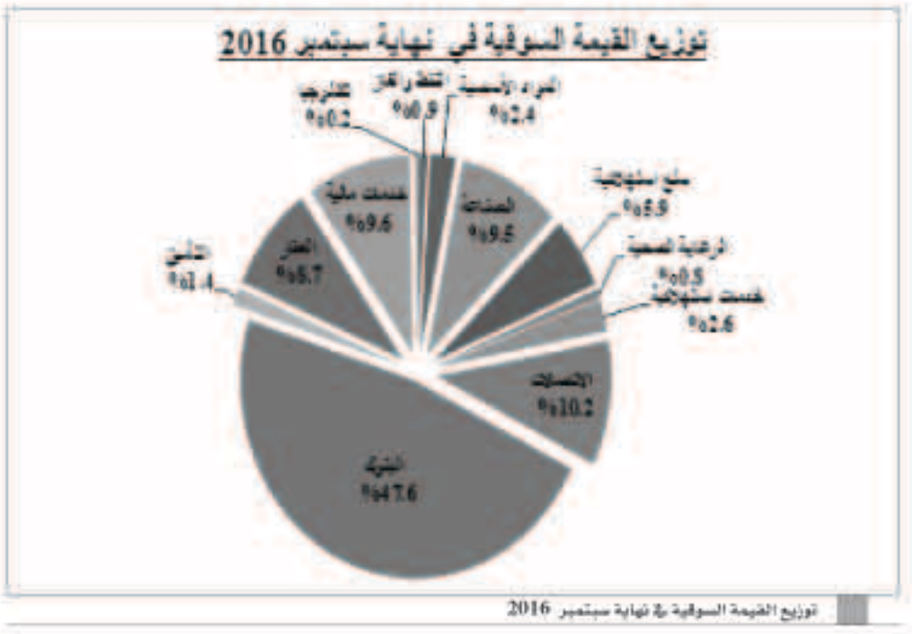

توزيع القيمة السوقية في نهاية سبتمبر 2016

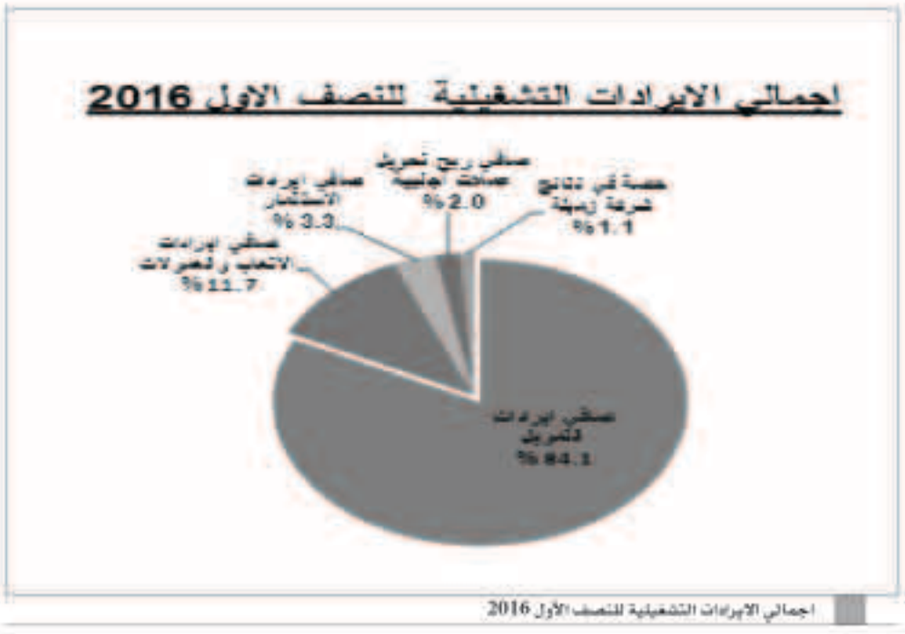

اجمالي الايرادات التشغيلية للنصف الاول 2016

41 دولاراً معدل النفط الكويتي بالنصف الأول

البنوك السعودية تتعرض لضغط والإجراءات جاءت لضبط النفقات العامة

الإجراءات السعودية لضبط النفقات العامة

سبق إجراءات ضبط النفقات العامة السعودية الأخيرة، تعرضت البنوك السعودية لضغط على سيولتها مما رفع أسعار الفائدة فيما بينها إلى أضعاف ما كانت عليه، وحدا بمؤسسة النقد العربي السعودي إلى ضخ نحو 20 مليار ريال سعودي سيولة للبنوك حتى لا يفقد القطاع الخاص قدرته على الاقتراض، إما بسبب شح السيولة، أو بسبب ارتفاع تكلفتها. والرؤية السعودية الجديدة 2030 تنوي زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 40% حاليا إلى نحو 65% بحلول عام 2030، وعند التطبيق، بانت أولى العقبات الناتجة عن منافسة الحكومة -ولها الأفضلية- على سيولة البنوك ما أدى إلى حجبها عن القطاع الخاص.

والأسبوع الفائت، أصدرت السعودية جملة من القرارات لضبط نفقاتها العامة شملت خفض رواتب الوزراء وكبار المسئولين، لا نعتقد بأن حصيلتها كبيرة في خفض عجز الموازنة، ولكن، تأثيرها المعنوي كبير من أجل تمرير قرارات أخرى أكثر أهمية، لأن مجلس الوزراء بدأ بنفسه. فالضرائب على الأراضي البيضاء وضريبة القيمة المضافة والضرائب على السكن الخاص والاستثماري، وغيرها، أكبر أثرا على خفض العجز من القرارات الأخيرة، وأكبر تأثيرا على زيادة الإيرادات غير النفطية المستهدف زيادتها من نحو 163 مليار ريال سعودي حاليا إلى تريليون ريال سعودي مع نهاية حقبة الرؤية، وتمريرها من الناحية الأدبية يحتاج إلى قرارات يتحمل عبئها متخذي القرار. الأثر غير المباشر الآخر، هو البدء في خفض مغريات العمل الحكومي، وحتى فرصه، من أجل زيادة تنافسية الإقبال على العمل في القطاع الخاص، وهو إجراء يعوض قليلا من التشوه الذي خلقه التوسع المالي في حقبة رواج سوق النفط، التي إمتدت ما بين 2003-2013.

والتأثير الإيجابي الأكبر على المدى القصير سوف يأتي من إجراءات إضافية مهملة حاليا، وهي لو سارت المنطقة إلى التهدئة في المواجهات الجيوسياسية الساخنة، لأن تأثيرها على جانب النفقات العامة غير المجدية كبير، والإتفاق على ضبط فائض المعروض من النفط التقليدي، لأن تأثيره الإيجابي كبير على جانب الإيرادات -إحترام إتفاق الجزائر الأخير-. ذلك لو تحقق، سوف يؤدي إلى خفض كبير في الحاجة إلى الإقتراض لتمويل العجز، كما انه سيخفض الضغط على تسييل جانب من الإحتياطيات المالية، ولعل الأهم، انه سوف يخلق فرصة أكبر لنجاح رؤى الإصلاح الاقتصادي والمالي.

والمؤكد، أن التحدي كبير أمام السعودية، فأهداف رؤيتها طموحة جداً، ولكن النجاح في تحقيقها ليس مستحيلا، والمحاولات توحي بجدية التوجه، وهذا يعطي بارقة أمل لكل الإقليم، لأنها أهم مكوناته. ما يحدث في الكويت من جهود إصلاح اقتصادي ومالي، دون أي مستوى مقبول، والمؤشرات تؤكد خطأ الخيارات وتواضعها، فبعد مأساة خيار الديزل، الغت المحكمة قرار زيادة أسعار البنزين، في حين استمرت الحكومة في الإصرار على زيادة الهدر والفساد، فلا قرار مهم أو صحيح، ولا حتى قرار يصلح قدوة.

نتائج بنك بوبيان - النصف الأول 2016

أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحا -بعد خصم الضرائب-، بلغت نحو 18.9 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 2.9 مليون دينار كويتي، ونسبته 18%، مقارنة بنحو 16 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2015. ويعود الفضل في ارتفاع الأرباح الصافية إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة اعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 7.3 مليون دينار كويتي، أي نحو 16.7%، حين بلغت نحو 51.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 43.8 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2015. تحقق ذلك نتيجة ارتفاع صافي إيرادات التمويل بنحو 5.9 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 43 مليون دينار كويتي، (وتمثل نحو 84.1% من إجمالي الإيرادات التشغيلية)، مقارنة بنحو 37 مليون دينار كويتي (84.5% من إجمالي الإيرادات التشغيلية). وارتفع، أيضا، بند صافي إيرادات الأتعاب والعمولات بنحو 1.8 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 4.2 مليون دينار كويتي. بينما حقق بند حصة في نتائج شركات زميلة خسائر بلغت نحو 562 الف دينار كويتي، مقارنة بربح بلغ نحو 282 الف دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية، بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، وبحدود 2.4 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 21.5 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 19.1 مليون دينار كويتي في الفترة ذاتها من عام 2015، وبنسبة ارتفاع بلغت نحو 12.5%. وشمل الارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية، وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 42%، بعد ان كانت نحو 43.6%. وارتفع مخصص انخفاض القيمة بنحو 1.9 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 9.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 8 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 23.5%. وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح الذي بلغ نحو 37%، مقارنة بنحو 36.6% خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى ان إجمالي الأصول قد سجل ارتفاعا، بلغ قدره 274.9 مليون دينار كويتي ونسبته 8.8%، ليصل إلى نحو 3.408 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 3.133 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2015، في حين بلغ ارتفاع إجمالي الأصول نحو 517.3 مليون دينار كويتي ونسبته 17.9%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2015، حين بلغ 2.890 مليار دينار كويتي، وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء، بما قيمته 187.7 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 8.6%، وصولا إلى نحو 2.360 مليار دينار كويتي (69.2% من إجمالي الأصول)، مقارنة بنحو 2.172 مليار دينار كويتي (69.3% من إجمالي الأصول)، في نهاية عام 2015، وارتفع بنحو 18.2%، اي نحو 363.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2015، حين بلغ نحو 1.996 مليار دينار كويتي (69% من إجمالي الأصول). وبلغت نسبة تمويلات إسلامية للعملاء إلى إجمالي الودائع والأرصدة الأخرى نحو 79.3%، مقارنة بنحو 78%.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 191.4 مليون دينار كويتي، لتصل إلى نحو 3.004 مليار دينار كويتي، بعد أن كانت 2.812 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2015، وهذه الأرقام ستكون أكبر لو قارنا إجمالي المطلوبات مع الفترة نفسها من العام السابق، إذ سيقارب 419.3 مليون دينار كويتي، أو بنسبة ارتفاع 16.2% حين بلغ آنذاك نحو 2.584 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول نحو 88.1% مقارنة بنحو 89.4%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن مؤشرات ربحية البنك، معظمها، قد سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2015، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 11.7%، مقارنة بنحو 10.7%، وحقق العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ارتفاعا، أيضا، حين بلغ نحو 17.9%، بعد أن كان عند 15.9%، بينما حافظ مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) ثابتا، حين بلغ نحو 1.2%، للفترتين، وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 8.7 فلسا مقابل نحو 7.4 فلسا. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ الربحية (P/E) نحو 21.8 مرة، أي تحسن، مقارنة مع 28.7 مرة، نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنحو 17.8% عن مستواه في 30 يونيو من عام 2015، مقابل تراجع سعر السهم بنحو 10.6% عن مستوى سعره في 30 يونيو 2015، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 2 مرة، مقارنة بنحو 2.9 مرة. وخلال النصف الأول من العام الحالي، قام البنك بإصدار صكوك بقيمة بلغت نحو 250 مليون دولار أمريكي، وبنسبة ارباح متوقعة تعادل 6.75%، حيث تم إدراج صكوك الشريحة الأولى في بورصة «إيرلندا» و«ناسداك دبي»، مع إمكانية إدراجها في سوق الكويت للأوراق المالية في أي وقت لاحق، وذلك لتعزيز قاعدة رأس المال وتمتين المركز المالي للبنك.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، أكثر نشاطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 330.8 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 1.5 نقطة، ونسبته 0.5% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 35.1 نقطة، أي ما يعادل 9.6% عن إقفال نهاية عام 2015.

	اسم الشركة	يوم الخميس 2016/09/29	يوم الخميس 2016/09/22	التغير %	اقفال 2015	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	327.5	327.5	0.0	401.1	(18.3)
2	بنك الخليج	185.0	190.2	(2.7)	211.3	(11.5)
3	بنك الكويت الدولي	342.7	326.4	5.0	402.3	(14.8)
4	بنك برقان	208.5	206.2	1.1	244.8	(14.8)
5	بنك بوبيان	197.9	197.9	0.0	237.3	(16.6)
6	بنك وربة	341.4	341.4	0.0	424.2	(19.5)
7	بنك برقان	202.4	202.4	0.0	226.6	(10.7)
8	بيت التمويل الكويتي	975.4	1,000.8	(2.5)	1,052.0	(7.3)
	قطاع البنوك	348.8	348.8	0.0	408.7	(14.6)
9	شركات التأمين	124.1	124.1	0.0	125.6	(1.2)
10	شركات المالية	241.3	241.3	(0.2)	235.1	2.6
11	شركات الاستثمار	133.4	148.5	(9.9)	110.7	20.5
12	شركات الكويت القابضة	1,225.6	1,203.4	1.8	1,209.5	1.3
13	شركات الخدمات والتجارة	88.1	79.2	11.4	49.7	77.0
	قطاع الخدمات المالية	341.6	339.0	0.8	347.4	(1.7)
14	الكويت للتأمين	52.9	54.7	(3.3)	67.3	(21.4)
15	الخليج للتأمين	387.8	387.8	0.0	427.7	(9.3)
16	وربة للتأمين	174.8	174.8	0.0	199.0	(12.2)
17	بروة للتأمين	88.5	88.5	0.0	88.5	0.0
	قطاع التأمين	142.8	142.7	(0.0)	162.9	(12.3)
18	عقارات الكويت	82.1	83.7	(1.9)	88.4	(7.2)
19	عقارات المتحدة	199.9	199.9	0.0	193.7	3.2
20	الوطنية العقارية	174.3	174.3	0.0	187.8	(7.2)
21	المصالح العقارية	1,473.8	1,473.8	0.0	1,494.0	(1.4)
	قطاع الخدمات	179.6	180.0	(0.2)	184.3	(2.6)
22	مجموعة الصناعات الوطنية	101.9	103.6	(1.6)	112.6	(9.5)
23	صناعات الكويت	357.8	357.8	0.0	385.5	(7.2)
24	مصانع الكرى والخزف	105.2	105.2	0.0	104.9	0.3
25	الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	151.9	156.9	(3.2)	149.9	1.3
26	المقاولات والخدمات البحرية	56.2	56.2	0.0	64.8	(13.3)
	قطاع الصناعة	162.4	163.8	(0.9)	172.4	(5.8)
27	السينما الكويتية	224.3	220.1	1.9	217.9	3.3
28	أسمنت الكويتية	165.6	165.6	0.0	116.3	42.4
29	مصانع الكويتية	1,843.4	1,843.4	0.0	1,852.8	(1.0)
30	شركة زين	207.0	207.0	0.0	238.8	(13.3)
31	شركة الصناعات الكيميائية	10.8	11.8	(8.2)	11.7	(7.7)
	قطاع الخدمات	673.4	681.7	(1.4)	695.6	(4.2)
32	نقل وتجارة المواشي	201.7	200.0	0.8	199.7	0.9
33	دار الصفاة للتمويل	86.9	88.0	(1.3)	81.8	6.2
34	المنصة للتراخيص	58.7	58.7	0.0	65.3	(10.1)
35	الشركة الوطنية العقارية	2,403.1	2,403.4	0.0	1,970.7	21.9
	قطاع الخدمات الاستهلاكية	888.9	888.9	0.0	881.5	0.8
36	الشركة الدولية للصناعات الغذائية	331.9	331.9	0.0	362.3	(8.4)
37	صناعات الغذاء	207.4	211.5	(2.0)	222.5	(6.8)
38	صناعات الورق	351.8	351.8	0.0	388.4	(9.4)
	قطاع السلع الاستهلاكية	220.1	222.2	(0.9)	228.6	(3.7)
	قطاع الصناعة	329.3	330.8	0.5	368.9	(9.8)

المؤشرات المالية المنتهية بـ30 يونيو 2016 على أساس سنوي